

القسم الثالث

محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لأبوظبي

الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي

محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لأبوظبي

من أجل تحقيق رؤيتها للعام 2030، سوف تستمر أبوظبي في تنويع اقتصادها، وذلك عبر الاستثمار في القطاعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال والموجهة نحو التصدير، التي تمتلك أبوظبي فيها ميزات تنافسية قائمة أو ممكنة.

- من الناحية التاريخية، لقد شكل قطاع النفط والعمليات المرتبطة به الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في أبوظبي. وبينما تتمتع أبوظبي بفائض مريح في ميزانها التجاري، فإنها تعاني من عجز كبير في الميزان التجاري غير النفطي الذي وصل إلى 21 مليار دولار في العام 2006. وفي حين يعد التنويع الاقتصادي مرتكزاً رئيسياً للرؤية الاقتصادية 2030، فإن الإمارة تعكف على صياغة أهداف طموحة لأداء القطاع غير النفطي. وسيواصل القطاع النفطي نموه لتلبية الطلب العالمي، كما سيشكل عنصراً رئيسياً في اقتصاد الإمارة. وبالتوازي مع ذلك، ستركز أبوظبي على تطوير قطاعات أخرى يُحطط لها أن تنمو مجتمعة بمعدل سنوي يفوق 7.5%. ومن شأن هذا النمو أن يساعد الإمارة في تحقيق التوازن في الميزان التجاري غير النفطي. وستقوم أبوظبي بتوفير بيئة مناسبة تتيح للأعمال والقطاعات أن تتطور. وفي نهاية المطاف، سوف تتمتع القطاعات التي تمتلك فيها أبوظبي ميزات تنافسية على المستوى العالمي. وهناك بالفعل عدد من القطاعات الناشئة التي تعتمد على عناصر القوة الحالية للاقتصاد، وتتمتع بإمكانات جيدة للنمو، علاوة على انسجامها مع مجمل الأجندة التنموية للإمارة.
- الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة
- السياحة
- أجهزة وخدمات الرعاية الطبية
- النقل والتجارة والخدمات اللوجستية
- التعليم
- الإعلام
- الخدمات المالية
- خدمات الاتصالات

سوف تركز أبوظبي على تطوير عدد من القطاعات التي يُحطط لها أن تنمو مجتمعة بمعدل سنوي يفوق 7.5%

الطاقة – النفط والغاز

تعتبر أبوظبي أحد أهم موردي المواد الهيدروكربونية في العالم، إذ تحتل مرتبة من بين أكبر خمسة مصدرين للنفط الخام ومن بين أكبر خمسة وعشرين مصدراً للغاز الطبيعي. وتشتمل مساهمة الإمارة في قطاع النفط والغاز على مدى يضم مختلف أنواع الأنشطة، بما في ذلك عمليات التنقيب والإنتاج والنقل والتكرير وتسويق النفط والغاز. كما تغطي تلك المساهمة تصنيع معدات مرتفعة القيمة تتصل بصناعة الطاقة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات ذات الصلة. ويتسم قطاع النفط العالمي بضخامة إيراداته - التي يتوقع أن تكون قد بلغت في العام 2007 نحو 2,150 مليار دولار - وبمعدل ربحية مرتفع نسبياً يصل إلى 15%، وهو معدل تتجاوزه أبوظبي بسهولة بفضل ما يتوافر لديها من تكاليف إنتاج منخفضة بشكل استثنائي ووفورات حجم هائلة.

وعلى وجه التحديد، يتوقع أن تنجح القطاعات التالية في استهداف الأسواق الإقليمية والعالمية، وأن تتمكن بالتالي من تحقيق أهداف الإمارة في مجال التنويع الاقتصادي:

- الطاقة – النفط والغاز
- البتروكيماويات
- المعادن
- صناعات الطيران والفضاء والدفاع



وفي الوقت ذاته، تعمل أدنوك على زيادة إنتاج الغاز الطبيعي عبر عمليات معقدة تهدف إلى تطوير احتياطيات الغاز الكبريتي، إلى جانب إمكانية استخدام ثاني أكسيد الكربون والنتروجين بدلاً من الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي التي تجري حالياً إعادة حقنها في الحقول النفطية للإمارة بهدف المحافظة على مستوى الضغط الضروري للإنتاج. ومن شأن مثل هذه الحلول، وبالذات حقن ثاني أكسيد الكربون في الحقول النفطية، أن تؤدي إلى خلق فرص تتسجم مع المشاريع الأخرى المرتبطة بالطاقة في الإمارة، مثل مشروع إنشاء مرافق لتجميع الكربون الذي يعد جزءاً من مبادرة "مصدر" التي تقودها شركة أبوظبي لطاقة المستقبل.

كما تتولى جهات أخرى في أبوظبي، من بينها شركة مبادلة للتنمية وشركة الاستثمارات البترولية الدولية وشركة أبوظبي الوطنية للطاقة، تطوير فرص للتنقيب والإنتاج خارج حدود دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي مناطق تتضمن شمال أفريقيا وآسيا الوسطى وبحر الشمال.

التكرير

تتولى شركة أبوظبي لتكرير النفط (تكرير)، إلى جانب شركة الاستثمارات البترولية الدولية، المشاركة في مشاريع جديدة في مجال التكرير ستؤدي إلى مضاعفة طاقة التكرير في الإمارة والبالغة 485 ألف برميل يومياً بنحو يصل إلى ثلاث مرات تقريباً. وتمثل تلك المشاريع - التي تتضمن توسيع مصفاة

لقد شكلت الموارد الهيدروكربونية العمود الفقري لاقتصاد أبوظبي خلال فترة تزيد على ثلاثة عقود. وقد كانت صادرات النفط الخام - وستبقى - المصدر الأكبر للدخل، والقاعدة التي استند إليها التطور والازدهار اللذين تحققا خلال الفترة القريبة الماضية. كما شكلت صادرات الغاز الطبيعي - وبخاصة إلى الأسواق الآسيوية - مساهمة اقتصادية مهمة، في حين تم استخدام إمدادات الغاز الطبيعي المحلية لتغذية العديد من الأنشطة الصناعية فضلاً عن المرافق العامة التي يتعين عليها تزويد الأعداد المتنامية من سكان أبوظبي بالكهرباء والماء. وبفضل احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز، فإن أبوظبي تمتلك - وستحافظ على - ميزة تنافسية قوية جداً في هذا القطاع. وعلى الرغم من سمة النضوج التي يتحلّى بها، فإن هناك فرصاً ممتازة للنمو أمام قطاع النفط والغاز في أبوظبي، بما في ذلك في مجالات التنقيب والإنتاج والتكرير والنقل.

التنقيب والإنتاج

تعكف شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) على إرساء عدد من المبادرات الرامية إلى زيادة الإنتاج، وذلك بهدف رفع إنتاج النفط الخام إلى أكثر من 3.5 مليون برميل يومياً خلال العقد المقبل. وتتضمن تلك المبادرات إعادة تطوير بعض الحقول المنتجة حالياً بالإضافة إلى تطوير حقول أصغر لم تخضع لعمليات إنتاج في السابق. وستتطلب عمليات التطوير هذه استثمارات مالية ضخمة، لكنها تعد بمعدلات مرتفعة للعوائد على تلك الاستثمارات.

تضمن مشروع "بروج 2":

- واحداً من أكبر مرافق إنتاج مادة الإيثيلين على مستوى العالم بسعة إنتاجية تبلغ 1.4 مليون طن سنوياً.
- أكبر وحدة في العالم لتحويل مادة الأوليفين.
- مرفقاً لإنتاج 540 ألف طن سنوياً من مادة البولي إيثيلين.
- مرفقين ينتج كل منهما 400 ألف طن سنوياً من مادة البولي بروبيلين.

وكجزء من استراتيجية التسويق التي تبنتها شركة "بروج"، بدأت الشركة أيضاً ببناء مرفق لوجستي رئيسي للوحدات الصناعية في مدينة شنغهاي بالصين. وسيسمح هذا المرفق لأبوظبي بأن تسوق - بشكل أكثر كفاءة - منتجاتها البتروكيمياوية في الأسواق الآسيوية التي تشهد توسعاً سريعاً. وفي الوقت ذاته، تعمل شركة الرويس لصناعات الأسمدة التابعة لأبوظبي على زيادة إنتاجها من اليوريا من 1,800 طن يومياً إلى أكثر من 2,700 طن يومياً.

وكما هو الحال بالنسبة إلى التوسع في عمليات التكرير في أبوظبي، يمثل التوسع في صناعة البتروكيمياويات أسلوباً آخرًا يمكن للإمارة من خلاله أن تستحوذ على جزء أكبر من سلسلة القيمة لصناعة الهيدروكربون. وسيساعد مثل هذا التوسع أيضاً الإمارة على تطوير مدخلات الإنتاج الضرورية للصناعات المحلية المتعددة التي تستخدم المواد البلاستيكية الأولية والمواد الكيماوية الصناعية، مما سيساهم في تحقيق الهدف العام المتمثل في التنويع الاقتصادي.

المعادن

يتضمن اهتمام أبوظبي بهذا القطاع إنتاج الحديد والفولاذ والألمنيوم ومعادن أساسية أخرى، إضافة إلى المواد الأولية المتطورة. وتصل قيمة إيرادات هذا القطاع على مستوى العالم إلى 1,470 مليار دولار سنوياً، ويتوقع له أن ينمو في المدى القصير بمعدل سنوي يبلغ 19%. أما معدل الربحية في قطاع المعادن العالمي، فيقدر بنحو 27%.

ورغم أن الإمارة لا تمتلك احتياطات ضخمة من المعادن الخام، إلا أنها تتمتع بالعديد من الميزات الطبيعية التي تعزز إمكانية تطوير عمليات إنتاج المعادن كمشاط مريح وداعم للثمن. وسوف تساهم

الرويس القائمة داخل إمارة أبوظبي إلى جانب بناء مصفاة جديدة في إمارة الفجيرة - مثالا ملموسا على تنفيذ الاستراتيجية المستقبلية لأبوظبي والمتمثلة في التوسع عبر مجمل سلسلة القيمة لصناعة الهيدروكربون.

وفضلاً عن استثماراتها في عمليات الشق العلوي لقطاع النفط والغاز خارج الإمارة، تقوم أبوظبي - بشكل رئيسي من خلال شركة الاستثمارات البترولية الدولية - باستثمارات كبيرة في مرافق التكرير ضمن مناطق متعددة حول العالم، بما في ذلك في آسيا وشمال أفريقيا وأوروبا.

النقل

تقوم أبوظبي أيضاً باستثمارات كبيرة في البنية التحتية المتعلقة بعمليات نقل النفط والغاز، وذلك من خلال تدعيم أسطولها القائم من ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال بخط أنابيب سعته 1.5 مليون برميل يومياً يمتد إلى إمارة الفجيرة، وهو ما سيجتج إمكانية تصدير كميات كبيرة من النفط من خارج مضيق هرمز.

الصناعات البتروكيمياوية

من المتوقع أن يكون قطاع الكيماويات العالمي - الذي يشهد نمواً بنسبة 4% سنوياً ومعدل ربحية يبلغ 17% - قد سجل في العام 2007 إيرادات بحجم 1,350 مليار دولار. وبفضل احتياطياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي والمواد السائلة المصاحبة، فإن أبوظبي تتمتع بموقع يؤهلها لزيادة مساهمتها في هذا القطاع، وخصوصاً في مجال البتروكيمياويات.

وعلى الرغم من أن عمليات إنتاج البتروكيمياويات وتسويقها وتصديرها تعد أنشطة متطورة للغاية في أبوظبي، كما يظهر من خلال المشاريع الناجحة جداً في مجالات الأسمدة والإيثيلين والبولي إيثيلين، فإن لدى الإمارة الفرصة للبناء على هذا الإنجاز، لتتوسع بقاعدتها الصناعية نحو صناعة عالمية رئيسية تتمتع فيها بميزات نسبية ممتازة.

واستناداً إلى هذه الحقيقة، فقد صادقت الإمارة على مشروعات توسعة مهمة للمرافق البتروكيمياوية التي تمتلكها وتشغلها شركة "بروج". ومن المنتظر أن تستكمل شركة "بروج" - التي تنتج حالياً 600 ألف طن سنوياً من الإيثيلين و 580 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين - مشروع "بروج 2" في أواخر العام 2010.

إضافة إلى ذلك، فإن ظهور التقنيات الجديدة يزيد من جاذبية المنافسة في هذا القطاع بالنسبة لأبوظبي، وبخاصة ضمن أسواق محددة كتلك المتعلقة بالأمراض الشائعة في المنطقة.

ولكي تتمكن أبوظبي من تنمية هذا القطاع - الذي ما يزال يعتبر من القطاعات الناشئة في الإمارة - فإنها تحتاج إلى موارد ضخمة لتمويل البحث والتطوير، كما ستحتاج إلى الاستفادة من علاقاتها الدولية القوية والمتنوعة لاستقطاب أفضل الشركاء في العالم. وعلاوة على ذلك، فقد يستفيد القطاع من حركة التطوير والتحديث التي يشهدها قطاع التعليم، ومن وجود العديد من المؤسسات العالمية. بيد أن الإمارة ما تزال تحتاج إلى تطوير قدراتها في بعض المجالات الرئيسية، وخصوصاً عبر تعزيز الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، ومراجعة اتفاقيات التجارة الدولية، وإرساء نظام موثوق فيه لفحص واعتماد العقاقير الطبية، وتطوير آليات لاستقطاب الاستثمارات، فضلاً عن تعزيز قدرات التسويق والتوزيع.

وسوف يتكامل تطوير قطاع ناجح ونشط للصناعات الدوائية وعلوم الحياة مع جهود تطوير قطاع التعليم، الذي سيوفر العديد من الخريجين المؤهلين والجزء الأكبر من البحوث اللازمة لازدهار الشركات الدوائية. وفي المقابل، يمكن لهذه الشركات أن تدعم الجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى عبر التمويل، ومن خلال توفير المعدات والخبرات. وعلى النحو ذاته، سوف يسير نمو قطاع الصناعات الدوائية جنباً إلى جنب مع تطوير نظام للرعاية الصحية بمواصفات عالمية وبحيث يصب تطور كل قطاع منهما في مصلحة القطاع الآخر.

السياحة

يتم حالياً في الإمارة تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بالأعمال والثقافة والترفيه والرياضة، وهو ما سيلقى الدعم من قبل قطاع فندقية سريع النمو يسعى إلى خدمة أعداد متزايدة من السياح والزوار، فضلاً عن خدمة السكان من مواطنين ومقيمين. وتحظى الإمارة بجاذبية قوية للسياح والزوار بفضل امتلاكها لعدد كبير من الجزر الطبيعية والشواطئ الجميلة، إضافة إلى الأصول الثقافية والتراثية، والطقس الملائم خلال معظم أيام السنة، والمناظر الطبيعية المتنوعة.

كما أن الإمارة تتسم بسهولة الوصول إليها. ومع تنامي هذه السمة وازدياد القدرة على استيعاب مزيد من السياح، فإن

عدة عوامل - مثل التكلفة المنخفضة للطاقة، وتوافر البنى التحتية المتكاملة بالمدن الصناعية، وشبكة النقل ذات المواصفات العالمية، وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة وذات التكلفة المنخفضة نسبياً - في الإبقاء على تكاليف الإنتاج عند مستويات غاية في التنافسية.

إضافة إلى ذلك، سوف يؤدي وجود الفرص لظهور مجمعات للصناعات التحويلية حول مراكز إنتاج المعادن الأولية إلى ضمان قيام قطاع المعادن بتبوء دور رائد على صعيد دعم التنوع الاقتصادي في الإمارة.

صناعات الطيران والفضاء والدفاع

تعتبر الأسواق العالمية المرتبطة بالطيران والفضاء من أسرع الأسواق نمواً وقوة من حيث العائدات التي قدرت قيمتها الإجمالية في العام 2005 بما يزيد على 500 مليار دولار.

تنوي الإمارة الاستفادة من إمكاناتها القائمة في أعمال صيانة الطائرات لكي تتحول إلى لاعب عالمي

وتحظى أبوظبي أصلاً بمقومات البنية التحتية اللازمة لتطوير قطاع ناجح لصناعات الطيران. وسوف تركز الإمارة على تطوير قدراتها في تصنيع وصيانة معدات الطائرات المدنية والعسكرية وقطع الغيار الخاصة بها، إلى جانب الأجهزة الإلكترونية للطائرات العسكرية وأجهزة ومعدات الطيران الأخرى. وتنوي الإمارة الاستفادة من إمكاناتها المتوافرة سلفاً في أعمال صيانة الطائرات، لكي تتحول إلى لاعب عالمي في مجالات الصيانة والخدمات والإصلاح والتحديث وتصنيع قطع الغيار. كما أنه يتم النظر باهتمام إلى الفرص العديدة المتاحة في مجالات الخدمات الفنية والتعليم والخدمات المالية المرتبطة بقطاع الطيران.

الصناعات الدوائية والتقنية الحيوية وعلوم الحياة

يقدر الناتج العالمي لهذا القطاع في العام 2006 بنحو 700 مليار دولار، وقد سجل القطاع في ذلك العام نمواً قوياً وأرباحاً عالية جعلاً منه قطاعاً جديراً بالاهتمام. وسوف تشكل التغيرات الديموغرافية التي تجتاح العالم - مثل ارتفاع أعداد المسنين في أوروبا وأمريكا الشمالية وتنامي قوة الإنفاق بالأسواق الناشئة - محفزات مهمة للطلب على هذا القطاع خلال العقود المقبلة.

أجهزة وخدمات الرعاية الطبية

لقد أدى الطلب العالمي المتزايد على المنتجات والخدمات الطبية إلى قيام سوق سريعة النمو لتلك المنتجات والخدمات؛ ويقدر حجم الإنتاج العالمي لهذا القطاع في العام 2007 بما يزيد على 3,000 مليار دولار. كما تعتبر السياحة العلاجية هي الأخرى ظاهرة متمامة، إذ أن المرضى من أصحاب الثروات أو الدخول المرتفعة من مختلف أنحاء العالم، مستعدون للسفر من أجل الوصول إلى أفضل المستشفيات والحصول على أفضل خدمات الرعاية الطبية. وتعتزم أبوظبي المنافسة بنجاح في هذه السوق عبر تطوير مرافق للرعاية الطبية تلتزم بأفضل المعايير والمواصفات العالمية.

ويعتمد نمو القطاع الطبي على تخصيص استثمارات ضخمة في مجال التقنية، وهو ما تعد أبوظبي مهيأة للقيام به. وسوف يضمن الارتباط الجيد للإمارة ببقية بلدان العالم - عبر مطاراتها وخطوط الطيران التابعة لها - أن يتمكن المسافرون لأغراض العلاج من الوصول إلى أبوظبي على وجه السرعة. بيد أنه يتعين على أبوظبي أن تستقطب الأطباء المؤهلين والخبراء في مجال الرعاية الطبية، جنباً إلى جنب مع تدريب الكوادر الطبية المحلية، من أجل تطوير هذا القطاع بصورة كافية.

النقل والتجارة والخدمات اللوجستية

يتمتع اقتصاد أبوظبي بتاريخ طويل في مجال التجارة. وعلى ضوء الموقع الاستراتيجي المتميز الذي تحظى به الإمارة، فإنها سوف تعمل على الاستمرار في هذا التقليد لتصبح مركزاً رئيسياً للخدمات اللوجستية الموجهة للأعمال والصناعات في المنطقة. وتقع الإمارة في قلب منطقة الشرق الأوسط وبالقرب من أفريقيا وجنوب آسيا، وترتبط على نحو جيد بمنطقتي الشرق الأقصى وأوروبا. وخلال الأربعين عاماً الماضية، قامت أبوظبي بتطوير البنية التحتية لموانئها وشبكات الطرق فيها. كما قامت مؤخراً بتطوير مطاراتها لضمان أن ترتبط على نحو أفضل بشركائها التجاريين في المنطقة وفي بقية بلدان العالم.

وسوف تستمر أبوظبي في الاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، ومن البنية التحتية الممتازة للنقل المتاحة لديها. وما يزال هناك حيز كبير للتطوير، حيث يتم حالياً تشييد ميناء جديد ومتطور للغاية، فضلاً عن توسعة المطار الدولي، وإنشاء شبكة متطورة للطرق والسكك الحديدية. وسوف يساهم قطاع النقل - بوصفه قطاعاً مربحاً ومستداماً - في تعزيز التنوع الاقتصادي بالإمارة.

سمعة أبوظبي كوجهة سياحية سوف تتعزز على نحو ملحوظ. وعلى الصعيد الداخلي في الإمارة، فإن المنتجعات السياحية والفنادق وملاعب الغولف والمعالم الأخرى ترتبط جميعاً بالمطار، وكذلك ببعضها الآخر، مع إمكانية إجراء تحسينات إضافية على مستوى الربط القائم بين المواقع السياحية. وبغية تعزيز عملية ترويج وتسويق أبوظبي كوجهة وعلامة مميزة سياحياً، أقدمت هيئة السياحة في أبوظبي على افتتاح عدد من المكاتب الدولية في بلدان أوروبية، مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا. وهي تخطط لافتتاح المزيد من هذه المكاتب خلال الأعوام القليلة المقبلة.

تتضمن المشروعات السياحية التي يجري حالياً التخطيط لها، أو تنفيذها، منتجعات ومتاحف وصلات عرض دولية وأسواق تجارية وغير ذلك من المرافق الترفيهية

وتستثمر أبوظبي بقوة في توسعة وتطوير أصولها السياحية والثقافية، وذلك بإقامة مشاريع ضخمة مثل المنطقة الثقافية بجزيرة السعديات، التي ستضم منظومة متكاملة من المتاحف العالمية المشهورة والمؤسسات الثقافية والتعليمية.

وسوف يساهم تطوير الأنشطة السياحية المرتبطة بالترفيه والأعمال في تنويع الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص التوظيف. وتدرج العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع ضمن فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي الفئة التي تدعم الهدف المعلن من قبل أبوظبي والمتمثل في تنويع قاعدة مؤسسات الأعمال في الإمارة. كما ستساهم السياحة في تنمية إيرادات الإمارة من العملات الأجنبية، فضلاً عن تعزيز سمعة أبوظبي دولياً.

وفي حين أن السياحة تعتبر واحدة من أكبر القطاعات الاقتصادية في العالم وأسرعها نمواً، فإن ما تتيحه أبوظبي من منتجات عبر مختلف أنشطة هذا القطاع - إضافة إلى الخدمات عالية الجودة والمنشآت ذات المواصفات العالمية - سيساعد الإمارة في أن تصبح وجهة سياحية مهمة. ولذلك، فإن أبوظبي تستثمر موارد مالية وجهود ضخمة في هذا القطاع لكي تضمن تحولها إلى واحدة من أكثر الوجهات في العالم جذبا للسياح الذين يتمتعون بقدرات إنفاقية عالية، وذلك في الوقت الذي توفر فيه مرافق وأنشطة ترفيهية جديدة للمقيمين والمواطنين في الإمارة.

الاقتصادي المتصل بأنشطة النشر والبريد الإذاعي والتلفزيوني والأفلام والدعاية والإعلان بنسبة 25% سنوياً في منطقة الشرق الأوسط. وسوف تتمكن أبوظبي - بفضل ما تتمتع به من مستويات معيشية مرتفعة وجودة حياة متميزة - من استقطاب الكوادر الإعلامية الموهوبة. وفي الوقت ذاته، فإن أبوظبي تعد قادرة على الاستثمار في أفضل التقنيات المتاحة على مستوى العالم من أجل ضمان ازدهار قطاع الإعلام بما يحقق له مكانة متقدمة على صعيد الابتكار.

وانطلاقاً من موقعها المتميز، فإنه سوف يكون باستطاعة أبوظبي أن تقدم الخدمات الإعلامية للأسواق الناضجة في أوروبا - التي يتزايد فيها الطلب على المنتجات المتطورة وذات الهوامش الربحية المرتفعة - إلى جانب الأسواق سريعة النمو في جنوب آسيا، وفي أفريقيا والشرق الأوسط.

وسوف تشهد السنوات المقبلة تخصيص استثمارات ضخمة لتطوير الإعلام - بما في ذلك الإعلام الإلكتروني - وهو ما سيقود إلى تحقيق مجموعة من المكاسب على مستوى الاقتصاد ككل، تتضمن توفير فرص العمل للكوادر الإعلامية المؤهلة، وتبويب مصادر الدخل نحو قطاع لا يعتمد على الموارد الطبيعية.

الخدمات المالية

يوفر قطاع الخدمات المالية فرصاً جديدة لأبوظبي من أجل تبويب نشاطها الاقتصادي نحو مجالات لا تعتمد على المواد الخام. وسوف تعمل أبوظبي على تعزيز دورها كمركز للخدمات المالية في المنطقة. وتتطلب الخدمات المالية وجود موظفين أكفاء ومتعلمين، ما سيؤدي إلى إيجاد وظائف ذات مردود عالٍ أمام المواطنين المؤهلين، وإلى استقطاب الكفاءات الأجنبية المتخصصة.

وفي ظل النمو الذي يشهده الاقتصاد المحلي، بات هناك طلب متزايد على الخدمات المالية المتطورة بدءاً بالأعمال المصرفية التجارية ومروراً بأعمال الصيرفة الاستثمارية والتأمين وتمويل الشركات والمشاريع الضخمة.

وتتملك أبوظبي بالفعل قطاعاً مزدهراً وكبيراً من المصارف التقليدية والإسلامية، يعمل على خدمة سكان الإمارة الذين يتمتعون بواحد من أعلى معدلات دخل الفرد في العالم. وفي ظل هذا القدر من السيولة، فإن أبوظبي مؤهلة تماماً لتولي موقع قيادي ضمن قطاع الخدمات المالية في المنطقة.

وتشكل المحافظة على نظام فاعل في مجال النقل، فضلاً عن الارتباطات القوية بالأسواق العالمية، عنصراً مهماً في إطلاق قطاعات أخرى داخل الاقتصاد، وبخاصة القطاعات الرئيسية الموجهة للتصدير، مثل الصناعات الأساسية والتحويلية التي تستثمر فيها أبوظبي بصورة مكثفة.

التعليم

تزرخ أبوظبي ببعض من أفضل مرافق التعليم العالي في المنطقة. ويجري حالياً تدعيم قطاع التعليم التقليدي - الذي يضم الجامعات الخاصة والمواد التعليمية والتعليم الفني - بمصادر جديدة من الدخل المستمد من أنشطة تعليمية حديثة تشمل التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، والندوات التعليمية المتخصصة.

وتسعى أبوظبي إلى استقطاب أفضل وأبرز الخبراء الأكاديميين في العالم - إضافة إلى الكوادر المتخصصة في العملية التعليمية - وذلك من خلال تهيئة البيئة المعيشية الملائمة، وإنشاء مرافق بحثية بمواصفات عالمية، علاوة على تقديم المنح البحثية. ومن الطبيعي أن يغذي نمو قطاع التعليم بالإمارة الاقتصاد بأكمله، عبر توفير الخريجين من أصحاب المهارات العالية في مختلف التخصصات، وتعزيز ثقافة التميز في مجالات مهارات العمل والبحث والتطور الثقافيتين.

ورغم أن أبوظبي تزرخ بواحد من أحدث الأنظمة التعليمية في المنطقة، إلا أن قطاع التعليم في الإمارة ما يزال في مرحلة النمو المبكر وفقاً للمعايير الدولية، وتنتظره فرص كبيرة للنمو. وتتطلع الإمارة إلى أن تصبح مركزاً إقليمياً للعلم والثقافة، يتوافر فيه مؤسسات للتعليم العالي ومدارس ذات مواصفات عالمية، وذلك من أجل استقطاب أفضل المعلمين والطلبة على حد سواء.

كما يجري حالياً الاستفادة من تجربة أبوظبي في مجال الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ضمن مجال التعليم. فمن خلال أنماط التعليم عن بعد، والتعليم الافتراضي، التي تتيحها التقنيات الحديثة، لم يعد من الضروري أن تحد الجغرافيا من نطاق تغطية قطاع التعليم.

الإعلام

تمثل الأنشطة الإبداعية بؤرة نمو قوي على مستوى العالم، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. ويتوقع أن ينمو الإنتاج

ويشير الارتباط المتزايد بين الإعلام والاتصالات، بما يصحبه من نمو مستمر في حجم الأخبار والبرامج التلفزيونية والمعلومات الأخرى التي يتم بثها عبر الأجهزة المحمولة، إلى أن المستقبل سوف يشهد مجالات أكبر من التعاون بين هذين القطاعين. وبناءً على ذلك، سوف تصبح أبوظبي مركزاً رئيسياً للاتصالات ومزوداً عالمياً للخدمات اللاسلكية وخدمات البيانات.

القطاعات التمكينية

في إطار مساعيها لتطوير هذه القطاعات المستهدفة، تقوم أبوظبي أيضاً بتعزيز صناعات محلية أخرى ستمثل عوامل تمكينية، بما في ذلك قطاعات التشييد والهندسة والآليات والمعدات الكهربائية ومواد البناء والأطعمة والمشروبات. ويحتاج كل قطاع من القطاعات الرئيسية "المحرك" إلى الإمداد أو الدعم من واحد على الأقل من هذه الصناعات التمكينية. وعلى سبيل المثال، فإن بناء فنادق ومنتجعات جديدة يتطلب وجود قطاع قوي للبناء، بينما يحتاج تشغيل تلك الفنادق والمنتجعات إلى توافر إمدادات موثوقة وذات جودة عالية من الأطعمة والمشروبات.

أما القطاعات المتفرعة عن الصناعات التحويلية - مثل المعادن والكيماويات والطاقة والطيران - فتستدعي الاستعانة بأفضل وأحدث الآليات لكي تتمكن من المنافسة عالمياً. وفيما يتعلق بالإعلام والاتصالات ومعدات الرعاية الطبية والقطاعات الخدمية الأخرى، فهي تعتمد بشكل أساسي على المعدات الكهربائية.

كما أن هناك قدراً كبيراً من التكامل فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تم تحديدها لأغراض الاستثمار والنمو. فعلى سبيل المثال، سوف تؤدي الاستثمارات في التعليم والرعاية الطبية ثمارها ضمن كافة القطاعات عبر النهوض بجودة رأس المال البشري. وسوف يساهم التعليم بشكل خاص في تفعيل القطاعات التي تتطلب خبرات بحثية وفنية، بدءاً من الصناعات الدوائية ومروراً بالرعاية الطبية والاتصالات وصناعات الطيران والدفاع. ومن ناحية أخرى، سوف يتيح تطوير نظام الرعاية الصحية - بحيث يصبح الأفضل في المنطقة - نمواً في الطلب على المنتجات الدوائية والمعدات الطبية.

أما قطاع السياحة والترفيه، فهو يحتاج إلى دعم من قطاع رئيسي آخر، وهو قطاع النقل الذي يُفيد أيضاً الصناعات الموجهة نحو

ويتسم النظام المالي في الإمارة بكونه مفتوحاً أمام اللاعبين الأجانب، ما يؤدي إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال والخبرات والمنافسة إلى أبوظبي. ونتيجة لذلك، فإن المصارف المحلية تتحلى بقدر عالٍ من المرونة والكفاءة والتركيز على خدمة الزبائن. وعلاوة على ما سبق، فإن الإمارة تشتهر - على مستوى المنطقة - بقوتها المالية ومنعة وحصافة مؤسساتها المالية، كما أن قطاعها المالي يحظى بمستويات ثقة عالية. وتساهم كل هذه العوامل مجتمعة في بناء قاعدة تتطلق منها جهود تطوير هذا القطاع.

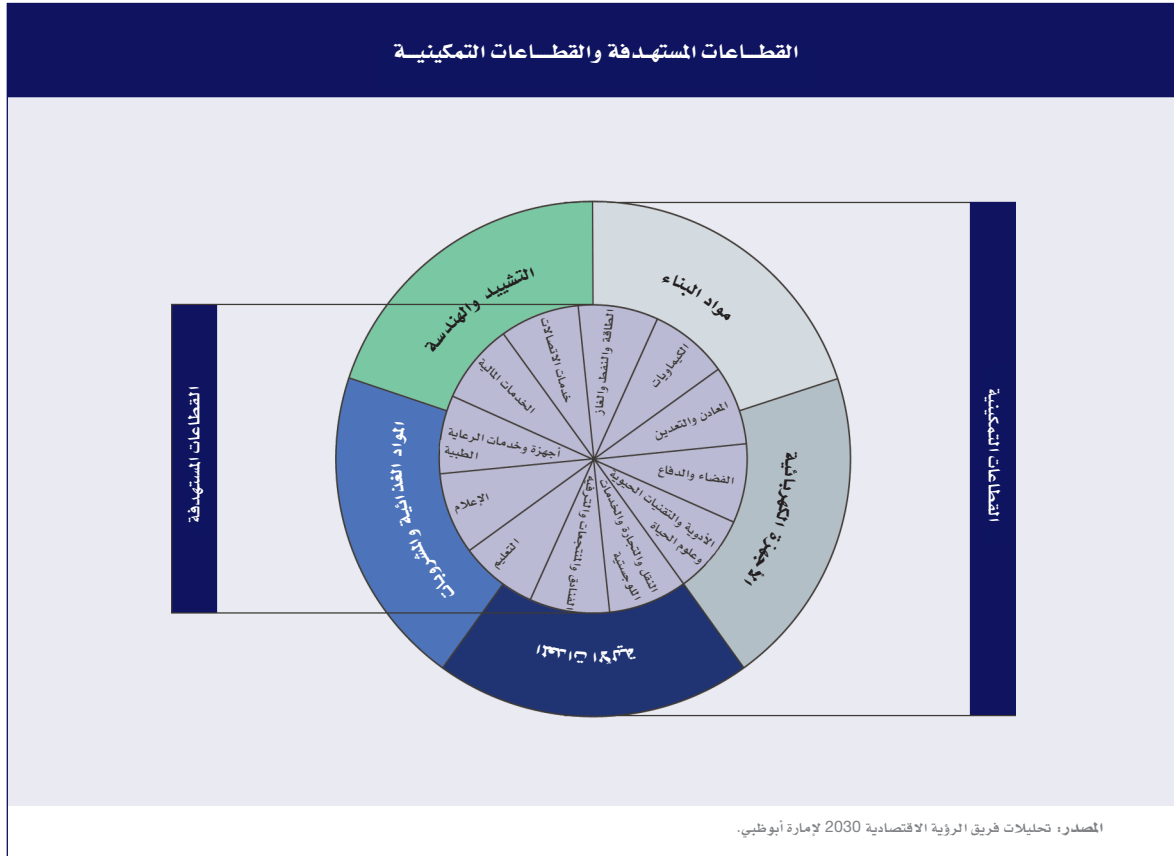
خدمات الاتصالات

سوف تطور الإمارة أيضاً قدراتها لكي تصبح مركزاً لخدمات الاتصالات في الشرق الأوسط. ويشمل هذا القطاع خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك البث المكثف للبيانات الذي يمثل في الوقت الحاضر بؤرة نمو قوي. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى القطاعات الأخرى التي حددها أبوظبي، فإن القوة المالية للإمارة سوف تؤدي دوراً مهماً في ضمان مستقبل قطاع الاتصالات.

ويتسم قطاع الاتصالات بكونه مجال أعمال سريع النمو يستند إلى التقنيات المتقدمة والاستخدام الكثيف لرأس المال، ما يعني أن تحقيق الريادة في هذا القطاع يتطلب استثمارات دائمة لضمان مواكبة بنيته التحتية لأحدث المستجدات التقنية.

كما يعتبر الموقع الجغرافي للإمارة في الشرق الأوسط، علاوة على شبكة الاتصالات المتطورة فيها، من الميزات التنافسية المهمة التي ستدعم المرحلة اللاحقة من النمو في هذا القطاع. وعلى المستوى الإقليمي، فإن قطاع الاتصالات يعد أحد قطاعات النمو القوي، وذلك من منطلق الزيادة المتنامية لمعدلات انتشار الهواتف النقالة والحواسيب الشخصية، إلى جانب الارتفاع السريع والمستمر في عدد مستخدمي الإنترنت.

ويقدر ما سيحتاج إليه القطاع من كوادر مؤهلة، فإنه سوف يساهم في تطوير قوة عمل تتمتع بمهارات تقنية عالية، الأمر الذي سيساعد في تنويع الناتج المحلي الإجمالي وقاعدة سوق العمل، إلى جانب استقطاب أفضل الكوادر الأجنبية الماهرة. كما سيتكامل هذا القطاع مع التعليم الفني الذي يجري تطويره حالياً في المدارس والجامعات، وذلك من خلال إتاحة فرص العمل أمام الخريجين وتقديم الاستشارات والدعم الفني للمؤسسات التعليمية.



التصدير. وقد اختارت أبوظبي تلك القطاعات المستهدفة نظراً لقدرتها على توفير النمو المستدام والتنوع في المدى الطويل. ونتيجة لذلك، فإن أبوظبي سوف تسخر مواردها المالية والبشرية لتطوير تلك القطاعات خلال العقد المقبلين، وما يليهما من عقود.